





برنامج إعادة إعمار العراق من أكبر عناوين الفساديُّ العراق، وقد فتح الجيش الأميركي عام ٢٠٠٧ تحقيقايُّ عمليات احتيال وسوء تصرف في ١٨٠٠ من عقود إعادة إعمار العراق خلال سنوات ما بعد ٢٠٠٣. وكشف تقرير أصدره المفتش العام الأميركي المختص بإعادة إعمار العراق ستيوارت بوين عن ضياع ٨,٧ مليارات دولار من أصل ٩,١ مليارات دولار من أموال البرنامج مما يعني أن نحو ٩٦% من المبلغ الإجمالي المودع في الصندوق قد أخذت طريقها إلى وجهة مجهولة. ولا يقتصر الفسادفي العراق على الأجهزة الإدارية والحكومية بل يمتد نحو الأجهزة التشريعية والرقابية، كما لا يقتصر على العراقيين فقط، بل يشمل قوات

كما لا ينحصر أيضا في الصفقات الكبرى وعقود إنتاج النفط، بل حتى هدايا الأطفال لم تسلم من فضائح الفساد فقد احتج الجيش الأميركي وطالب الحكومة العراقية بفتح تحقيق في عملية بيع مسؤول عراقي لأكثر من ثمانية آلاف حاسوب بقيمة ١٫٩ مليون دولار أرسلت من قبل حكومة بلاده في العام الماضي كهدايا لأطفال المدارس العراقية عن طريق ميناء أم قصر.

الاحتلال والمسؤولين الأمير كيين المحتلين.

العراقي منقسما" اقتصاديا" الى فئتين:

وفقراء ومعوزين يشكلون الجماهير المسحوقة. وحصل

ان دفعت حالات العوز الاقتصادي الى ان يبيع عدد من

اساتذة الجامعة سياراتهم وحتى كتبهم، واضطر قسم

أخر منهم الى ان يشتغلوا بسياراتهم الخاصة "سواق

إجرة ". وحصل ان إضطر بعض المدرسين الى ان يفتحوا

بينهم طلبتهم!. وكان الراتب الشهري للموظفة الجامعية

عام ٢٠٠١ يساوي ثمن شراء "شحاطة ونعال بلاستيك

وكانت بعض المعلمات من صاحبات العوائل تحل عليهن

الصدقة .وحصل أن اشتغل كثير من الشباب الخريجين

في مهن لا تليق بشهاداتهم، فقد عمل مهندسون شباب

في مطاعم الكباب وأخرون في محال لبيع الخضار اوات

والفواكه، وغيرهم كان يقف مع العمال في "المسطر

بانتظار من يحتاجه في بناء بيت أو حمل أغراض!.

بسطيات.. جنبر "لبيع السجائر على المارة من الناس

مليارات الدولارات ضاعت أو اختفت في جيوب مجهولة خارجية وداخلية، ورغم محاولات هيئة النزاهة واللجان المتخصصة في الكشف عن المستور الا أن الملايين التي تخص الشعب العراقي ما زالت عصيّة على الكشف، آخر البحث كان عن ٤٠ مليار دولار عرضت على البرلمان ، في جلساته الاولى،الذي احالها الى لجنة اختصاصية، وما

وليس مصادفة أن يأتي العراق ثالثا في قائمة أسوأ بلدان العالم من ناحية الفساد المالي و الأداري بعد مانيمار فقد ذكرت صحيفة واشنطن بوست بعددها الصادر في ٣٣-٩-٢٠١) أن (١٣) مليار دولار من أموال الاعمار في العراق أهدرت أو نهبت عبر مشاريع وهمية وعناصر فاسدة في الحكومة العراقية. والمفارقة أن مكتب مراجعة

الحسابات العراقي لم يكن باستطاعته تفسير اختفاء هذه ونسبت الإذاعة البريطانية (بي بي سي في ٢٨-٩-٢) الى لحنة تخصصية في الحكومة العراقية قولها بوجود ثلاثة آلاف حالة فساد مالى موثقة بأدلة قاطعة. وشهادة أخرى تأتي من المسؤول الأول في الحكومة

العراقية السيد نوري المالكي الذي اعترف في كلمته أمام مجلس محافظة بغداد في (٢٠-٩-٩٠٠٢) بأن "كثيرا من المسؤولين قد أثروا كثيرًا لقد تعمدت الاستناد الى اقوال وتصريحات عام ٢٠٠٨ لاثبات ان السنوات الثلاث التي مرّت من ٢٠٠٨ على الاقل لم تشهد اي كشف "يرفع الرأس " لقضايا الفساد المالي، سوى ماتعلته هيئة النزاهة عن احالة كذا موظف الى القضاء بتهم الفساد المالي، وهي احالات تتعلق

بتفاليس" خارج اطارات المليارات التي لا يستطيع احد مطاردتها والكشف عن الجيوب التي ذهبت اليها أن لم تحدث معجزة ترفع الغطاء عن المستور!! وكانت البداية في ٤/ ١٢/ ٢٠٠٣ عندما نشرت جريدة الصباح " خبرا" يقول ان مجلس الحكم قرر تشكيل هيئة لمكافحة الفساد المالي والإداري في الوزارات والدوائر، ضمت خمسة اعضاء من هذا المجلس اختيروا بالاقتراع السّري لتبدأ عملها بصغار الموظفين وصولا الى أكس موظف ". وفي ١١/ ١/ ٢٠٠٤ طلب بريمر الحاكم المدنى للعراق أن يتم تعيين مفتشين عموميين يتبعون النموذج الموجودفي الدول الغربية للقضاء على هذا الداء الذي خلفته سياسات النظام السابق. وقالت الهيئة إنها ستحيل قضايا ٣٧ وزيرًا ومسؤولا كبيرًا تعاقبوا على الحكومات العراقية الثلاث السابقة إلى المحاكم بتهم فساد مالى وإداري إلا أن معظم هؤلاء غادروا العراق تخلصًا من متابعتهم مما اضطروا هيئة النزاهة إلى الاستعادة

بالشرطة الدولية "الانتربول" لإعتقالهم وإعادتهم إلى

العراق، لكنه لم يتم حتى الأن القبض على أي منهم.

قضية قديمة ا يذكر معروف الرصافي في كتابه "الرسالة العراقنة" في الثلاثينيات من القرن المنصرم، ما يأتى حول الفساد المالى والاداري: "كانت الرشوة فاشية، فكان الصعلوك اذا تسنم منصبا فلا تمر عليه أيام الا وقد أصبح من أهل الثراء. وكانت الأمور لا توسّد الى أهلها، فلا الكفاية ولا المقدرة ولا الاستقامة ولا الصدق والأمانة..انما توسّد إلى أحد عوامل ثلاثة " المنسوبية " و" المحسوبية " و الرشوة "....ولا استطيع ان اتصور حكومة تفشى فيها الارتشاء والاختلاس اكثر من حكومة العراق" (ص

وفى دراسة ميدانية للدكتور قاسم حسين صالح اجريت في عام ١٩٩٧ بعنوان " المكانتان الاجتماعية والاقتصادية للمهن في المجتمع العراقي قبل الحصار وبعده " تبين منها ان الاستاذ الجامعي الذي كان في قمة الهرم الاقتصادي مع الطبيب والتاجر والمهندس، تراجعت مكانته الاقتصادية في سنوات الحصار من المرتبة الرابعة الى المرتبة الرابعة والعشرين، وجاء بعد مصلح الراديو والتلفزيون!. وصعد الحمّال الذي كان يحتل المرتبة الأخيرة في الهرم الاقتصادي ليتقدم على معلم المدرسة

وحصل ان الطبقة الوسطى بالمجتمع التي تضم العاملين في قطاعات التربية والتعليم والثقافة والاعلام وصغار



والنتيجة السيكولوجية التي نخلص اليها هي أن واقعا

كهذا من التضاد بين ثراء باذخ وترف خرافي لأقلية، وبين

عوز أذل أعزة وبؤس أشقى أكثرية يعزون سببه لمن هم

في السلطة، عمل على تخدير " الضمير الإخلاقي " لدى

من هم في مواقع المسؤولية الذين اعتقدوا ان الناس

دام انهم صاروا في موضع التهمة. فيما عمد أخرون

الى ادخال " ضميرهم الأخلاقي " في حالة سبات لحين

انتخبوهم ليمثلوهم فى البرلمان أنهم وجدوا فى معظم

الذين استلموا السلطة بعد التغيير لا يختلفون من حيث

ممارستهم للفساد المالي والثراء السريع عن الذين أطيح

مقابل ذلك، كان المحسوبون على النظام من المسؤولين الكبار يعيشون ثراء فاحشا ويودعون اموالا طائلة في " قد فتحت الأنفاق الخلفية السّرية للفساد المالي، وكان كانت، حسب طبيعة النظام، الخزينة العراقية بكل درهم



الأمنيين ومن هم بدرجة أقل¨.

في جميع الوزارات.

مساحات واسعة تمدد الفساد المالي على مساحات واسعة من جسد الدولة العراقية، في زمن صدام وما بعد نيسان ٢٠٠٣ ، فالصحف

يدخل اليها بيده مباشرة وبيد اولاده وعائلته بشكل غير مباشر، مما فتح باب الثراء غير الشرعى والصاروخي،

لأناس لا يمتلكون أية مهارات أو كفاءات غير كفاءة سرقا

المال العام دون رحمة، فاصبح الراعي صاحب عقارات في

لندن وباريس وعمان ودبى والامثلة كثيرة يعرفها ابناء

الشعب العراقى الذين عاشوا تفاصيل تلك المرحلة بكل

صداما، نموذجا مماثلا، وتحولوا على حين غرة الم

اصحاب املاك وشركات وارصدة مالية في البنوك

بالسفارة الأمريكية في بغداد محذرا من عدم السيطرة

على الفساد فأنه " يهدد استقرار العراق.. لأن الناس لا

يؤيدون حكومة ينظر لها على نطاق واسع أنها فاسدة

السقوف العالبة

يقول برلمانيون "هناك مسؤولون في الحكومة والبرلمان

يدافعون عن الفاسدين بسبب انعكاس فضائح هؤلاء على

بالمحافظات العراقية، إضافة إلى الفساد المالي والإداري

ويقسم المختصون هذا الموضوع الى قسمين "الفساد

يشمل كل الوزارات والمؤسسات بلا استثناء، ولكنها

تتفاوت من وزارة إلى أخرى، فهناك وزارات وصل الفساد

فيها إلى الوزراء أنفسهم، والقسم الثاني وزارات عشش

الفساد فيها على مستوى المدراء العامين والمسؤولين



بنايات مهدمة دون اعمار



بالخطر أن كان الدواء غير فعّال!

ىلغت قىمة محتوياتها ١٠٠ مليون دو لار.

فساد مالي في وزارة الصحة العراقية بلغت قيمتها ٤٤٥

مليون دولار، تتعلق بعقود للأدوية والأجهزة الطبية وعن

حرق مخازن إستراتيجية للأدوية في احد أحياء بغداد،

وأكد المفتش العام لوزارة الصحة أن عملية استبراد

الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية هي إحدى المصاعب

والمشاكل التى تعانى منها الوزارة،وشدد الدكتور

محسن على أن نقص الأدوية سببه الفساد في مختلف

عمليات الاستيراد والخزن حيث لا يتم اختيار الأدوية

والمستلزمات الطبية على أساس الحاجة والأولويات بل

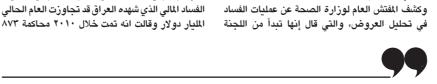
على أساس العلاقات مع المكاتب العلمية التي تؤدي دورًا

كبيرًا في الفساد، واصفًا إياها بـ "أم الفساد" حيث تقوم

هذه المكاتب بدفع عمولات ورشاوى كبيرة للحصول على

عقود توريد المواد الطبية، وهذه المكاتب هي التي تضع

لأسعار والمواصفات دون أي منافسة، كما أنَّ بعضٌ هذه





مسؤولا برىء منهم ١٦٥ فيما ادين ٧٠٩ بينهم ٧٥ بدرجة

وأعلنت هيئة النزاهة أن قيمة ممارسات الفساد ا

مدير عام فأعلى و ٩ بدرجة وزير.

وأوضحت الهيئة وجود ١٤٣٧

أن أهم المعوقات التي تواجه الهيئة هو عدم استقلاليته

وافتقارها إلى الكوادر المتخصصة، إضافة إلى فقدان

وحسب إحصائية لهيئة النزاهة عن عام ٢٠٠٩ فان عدد

مذكرات التوقيف بقضايا فساد بلغت ٣٧١٠ مذكرات منها

۱۵۲ بدرجة مدير عام فما فوق و ۲۰۸۸ مذكرة بحق من

هم دون مرتبة مدير عام. وتوزعت قضايا الفساد على كافة

في مؤسسات الدولة ٣٨٠ قضية وفي التزوير ١٩٠١

الوظيفة ١٤٠٤ وقضايا اخرى بلغت ٢٨١٧ قضية

المفسدين فضلا عن قلة التخصيصات!!

قضَّية وفي الاختلاس ٥١١ قضية وفي تجاوز حدود

لجنة النزاهة تعلن دائما عن اعداد وارقام ودرجات

وظيفية، وتعترف بان التدخلات السياسية تحول دون

الكشف عن الرؤوس الكبيرة الغارقة في الفساد، وتعترف

تقارير دولية

٧ مليارات دولار للكهرباء .. اين ذهبت؟

من جهة اخرى انها تفتقد الى وسائل تقنية لمراقبة

واشارت إلى إدانة ٧٠٩ من المسؤولين بينهم ٧٥ مسؤولا وزارات الدولة بنسب مختلفة، حسب قرب او بعد اعمال

Slo

بن صفقات فساد مالى ورائحة عمولات فاسدة. أقربها الفنية والتي تضع المواصفات وبحسب الشركة التي الى الذاكرة، الزيوت الفاسدة، الشاي المخلوط بنشارة تدفع عمو لات أكثر، إضافة إلى حالات الفساد في موضوع الخشب، اجهزة السونار عديمة الفعالية، ادوية منتهية الصلاحية، وهذه صفقات فساد مرّت وتم دفع اثمانها من

 $^{\prime}$ تمت إحالة ١٢ عرضا إلى شركة و احدة هي شركة  $^{\prime\prime}$ الخزينة العراقية باموال تقدر بملايين الدولارات!! بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار تضمن استيراد أجهزة طبية. وأوضيح أن عملية الفساد في العرض الخاص بمعامل الأوكسِجين البالغة ٤٥ مليون دولار والمخصصة لـ "٢٢ نى لا نتهم بالانحياز فان اختيارنا للصحة باعتبارها ذات معملا، قد أرسلت مو اصفاتها المطلوبة الى شركة واحدة وهي التي فازت بها بعد أن دفعت عمو لات قيمتها ٥ ملايين الفاسد لا يميتان الإنسان لو تناولهما لكن الادوية منتهية دو لار. حسب شبكة النبأ المعلو ماتية. الصلاحية يعنى ان مريضا لن يشفى وان حياته مهددة ففي تقرير أعلن عنه في بغداد عن اكتشاف أخطر عمليات

بدرجة مدير عام و٩ بدرجة وزير من مجموع ٨٧٤ تمت الوزارة عن الخزينة العراقية! وقد بلغت قضايا الرشوة إحالتهم إلى المحاكم بقضايا فساد.وأوضحت الهيئة أن قيمة المبالغ التي طالها الفساد بلغت خلال عام ٢٠١٠ وأشار المفتش العام في وزارة الصحة إلى أن الفساد ترليون و١٣٥ مليار دينار منها أربعة في المئة في لا يقتصر على العقود فحسب، وإنما أيضا بعد مجيء جرائم رشوة و١٨ في المئة جرائم اختلاس و٢٢ في المئة البضاعة إلى العراق وعند الإخراج الجمركي وفي جرائم أضرار بأموال الدولة و ٣٧ في المئة جرائم تزوير. المخازن. مؤكدًا أن مخازن الأدوية في العراق تعيش وضعا وأشارت هيئة النزاهة إلى وجود أكثر من ألف و٠٠٠ سيِّئا من ناحية انعدام الخدمات فضلا عن حرق المخازن الإستراتيجية في حي العدل بالعاصمة بغداد والتي كانت مطلوب بالفساد حاليا، وأضافت أن التدخل من قبل جهات تحتوى على مواد طبية بقيمة ١٠٠ ملدون دو لار. وأكد انه سياسية لم تسمها يعيق عمل الهيئة وأداء مهامها في مكافحة الفساد.وكان رئيس هيئة النزاهة القاضى رحيم لا توجد الية واضحة لمقاضاة الشركات التي تورد الأدوية العكيلي قد قال إن الوسائل المتبعة في معالجة الفساد أو إلى العراق في حال عدم صلاحية الدواء أو عدم تطابقه القضاء عليه غير مجدية في الوقت الراهن، وأشار إلى وطبقاً لمؤشر "منظمة الشفافية الدولية العالمية"، فإن مع المواصفات المطلوبة. "المعلومات عن عام ٢٠٠٨" ولم يكتشف السارق أو الجهة التي تلاعبت بكل هذه الاموال، ولم نسمع عن احالة مسؤول كبير الى القضاء بسبب

الأغطية السياسية فيما ينخرالفساد مجمل الهيكل الاداري في مؤسسات الدولة بالعراق فقد أعلنت هيئة النزاهة العراقية ان قيمة الفساد المالي الذي شهده العراق قد تجاوزت العام الحالي

تقارير : رغم أن العراق يحتوي على ثاني أكبر احتياطي في العالم، ويصدر كثر من ٢٫٢ مليون برميل يوميا من النفط، وتزيد موازنته للعام الحالي على ٨٢ مليار دولار فإن أكثر من ٢٣٪ من سكانه يعيشون تحت خط الفقر و٤،٥% بمستوى الفقر المدقع، وأكثر من نصف سكانه عاطلون عن العمل، ونفس النسبة تقريبا من مواطنيه يعانون الأمية.



من نتائج الفساد المالي

■ النزاهة: الخسائر خلال السنوات الخمس الأخيرة التي أعقبت سقوط النظام السابق نتيجة الفساد المالي الإداري والمالي بلغت ۲۵۰ مليون دولار

ك 1111) السنة الثامنة - الثلاثاء (2119) السنة الثامنة - الثلاثاء (2119) إلى http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

■ المدير التنفيذي لـ"منظمة الشفافية الدولية" :الفساد متفاقم، بسبب المعايير المزدوجة في المراقبة والتوازنات وتطبيق القانون وعمل المؤسسات الرسمية.

■ وثائق : ٩٦% من المبلغ الإجمالي المودع في صندوق إعادة إعمار العراق قد أخذت طريقها إلى وجهة

بقضايا فساد مالى باختلاف النسب والقرب والبعد عن خزينة الدولة!

مرتبة "العراق" من ناحية الفساد على مستوى العالم خلال السنوات السبع التي أعقبت سقوط صدام جاء في مستويات متدنية رغم الشعارات الحكومية والأمريكيا بجعل العراق واحة للشفافية في المنطقة وهذا ما نحده واضحا للعيان من خلال متابعة تسلسل "العراق" في تقارير المنظمة منذ عام ٢٠٠٣ حيث جاء العراق في المرتبة ١٦ عربياً، وفي ذيل قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم.. وفي عام ٢٠٠٤ جاء العراق ضمن تراتبية "١٤٥ دولة" حسب المؤشر العالمي للفساد التابع للمنظمة جاء العراق في المرتبة ١٢٩ عالميا، وفي ذيل قائمة الدول العربية الأكثر فساداً ثم في عام ٢٠٠٥ جاء العراق في المرتبة ١٣٧ على مستوى العالم، وقد أوضحت المنظمة أن "العراق"

في عام ٢٠٠٦ احتل العراق المركز الثاني في "مُنظمة الشفافية العالمية" حول أكثر الدول فسادا في العالم!، وذلك عندما جاء في المرتبة ١٦٠، وفي عام ٢٠٠٧ جاء "العراق" في المرتبة "الثالثة" الأكثر فساداً

وزارة الدفاع العراقية حكم عليها "بأنها لا فاعلية لها" ثم في عام ٢٠٠٨ حلّ العراق في المرتبة ١٧٩ إلى جانب جرائم أخرى و أسماء مو ظفين و همدين" والموظفين بأن "جرائم الفساد غير قابلة للمكافحة أو له بل أيضا للمعايير المزدوجة في المراقبة والتوازنات

وتطبيق القانون وعمل المؤسسات الرسمية). وقد صدرت تقارير أميركية عديدة من جهات "عليا" أكدت و حود عمليّات "فساد" كبيرة داخل مؤسّسيّات "الحكومة العراقيّة ففي أيار من عام ٢٠٠٤ صدرت وثيقة داخلية عن "البنتاغون" تؤكد (اختفاء ملايين الدولارات من الخزينة العامة العراقية في نيسان من ذات العام على

> ■ أمر عمل تغيّر ٣٥ مرّة كلّف الخزينة ١٠ ملايين دولار

■ كافة مؤسسات الدولة مشمولة

كان الأسوأ بين الدول العربية.

ميانمار بعد أن حصل على درجة ١،٣ من عشرة وفق مقاييس النزاهة الدوليّة، ليأتي في المرتبة الثانية بين الدول الأكثر فسادا في العالم، تليه فقط الصومال التي حصلت على ١،١.أما في عام ٢٠٠٩ ظل العراق محافظا على درجته في عام ٢٠٠٨ وهي ١،٣. يقول المدير التنفيذي لـ"منظمة الشفافية الدولية" نوسبوم" (هذه النتائج تشير إلى أن الفساد في العراق متفاقم، وهذا ليس فقط عائدا لانهيار الأمن كما يروِّج



ونقل التقرير عن الأنسة هالة الوكيل المسؤولة عن الأمور المالية في وزارة الداخلية العراقية القول " إن العقود في الوزارة مشكوك فيها وهناك حالات رشوة من قبل ضباط الشرطة وهناك ٦٣٦ حالة تحقيق في الوزارة ويصعب إلقاء القبض على منتسبي الوزارة "

كشف مصدر رفيع المستوى في هيئة النزاهة أن خسائر العراق خلال السنوات الخمس الأخيرة التي أعقبت سقوط النظام السابق؛ نتيجة الفساد الإداري والمالي ىلغت ۲۵۰ بليون دولار. واعتبرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء "البؤرة الأذ لفساد"، فيما احتلت وزارة الدفاع مرتبة متقدمة من بين الوزارات في هذا المجال. ويذكر ان التقارير التي أصدرتها جهات عراقية ومنها هيئة

النزاهة كشفت عن أن نسبة الفساد في العراق عام ١٠٠ أكثر من ثلاثة أضعاف ما كان عليه في ٢٠٠٩. وذكر تقرير النزاهة أن الفساد تضاعف خاصة عند مستويات مدير عام فأعلى،كما أن هناك أكثر من سبعة آلاف مطلوب إلى العدالة بينهم ٢٣٤ تمت إحالتهم إلى المحاكم بينهم نحو ١٩٣ موظفا بدرجة مدير عام فأعلى وتمت إحالة ٢٣٥ متهما يقضايا فساد مختلفة ممن قدموا شهادات مزورة في الانتخابات وان هناك نحو ٧٠٩ صدرت بحقهم أحكام عن قضایا فساد بینهم اکثر من ۱۰۰ بدرجة مدیر عام کما تم تشكيل عدد من لجان التحقيق لمتابعة ملفات الفساد

منها لجنتان تحقيقيتان حول مبلغ غائب يقرب من ٤٠ مليار دو لار سحب من صندوق التنمية العراقي. عقد الغاز الطبيعي..تغييرات في ٧٢٢ مليون دو لار!! لاحظ المفتش العام الأميركي لإعمار العراق أن عقدا بقيمة ٧٢٧ مليون دو لار لتأهيل مرافق إنتاج نفط وغاز تعرضت للعديد من التغييرات، وتجاوز التكاليف، والإخفاق في الوفاء بمواعيد الإنجاز، والافتقار إلى الإشراف، حسب ما نقلت صحيفة واشنطن بوست Washington Post عن احدث تقرير للمفتش العام الأميركي لإعادة

والعقد الذي يبدأ من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٨، حسب ما تذكر الصحيفة، كحال العديد من العقود التي أبرمت في سنوات حرب العراق الأولى، كان هدفه العام إعادة بناء البنية التحتية النفطية في جنوب العراق باستخدام أموال أميركية (٥٦٢ مليون دولار) وأموال ناتجة عن بيع نفط عراقى (١٦٠ مليون دولار). وأوضحت الصحيفة أن سلاح الهندسة في

الأميركي وقيادة العقود المشتركة في العراق، توليا إدارة العقد الذي ربحته شركة كى بى ار KBR. وعند وقت سريان العقد، كانت الشركة تابعة لشركة هاليبرتن Halliburton". وانفصلت كى بى ار رسميا عن هاليبرتن في نيسان /ابريل ٢٠٠٧ وهي حاليا شركة مستقلة. ووجد ستيوارت بوين، المفتش العام لإعمار العراق، أن مديري العقد "أوكلوا حوالي ٣٠ أمر عمل لشركة كي بي ار لتنفيذها". ووجد تقريره أيضا، الذي أطلق يوم الأربعاء، أن أوامر العمل الستغرقت وقتا أطول مما كان مخططا لها، وكثيرا ما كانت عرضة للتعديل، وكانت التكاليف تتزايد بمرور الوقت." ولاحظ التقرير أيضا أن الحكومة العراقية أقد لا تكون قادرة

وصّف بأنه "حساس" انتقادات شديدة إلى إجراءات

مكافحة الفساد في الوزارات والمؤسسات العراقية

الفساد "ويقترح عدة توصيات لتعامل السفارة الأميركية

وتعاونها مع الحكومة العراقية. وعلى وجوب الأخذ بعينِ

لاعتبار أهمية تعزيز قوانين مكافحة الفساد "للمضى قدما

اتجاه بناء كيان مستقر يتمتع بالاستقلال"، مشددا على

أن الفساد "يشكل أحد أكبر مصادر التمويل التي تخدم

حركة الجماعات المسلحة والميليشيات وتوفر لها الهيمنة

على مفاصل الدولة وتنفيذ هجمات ضد قوات التحالف

ويشير التقرير إلى أن مستشارين في مكتب رئيس

لوزراء "يتعاملون بعدائية" مع فكرة تأسيس وكالة

مستقلة للتحقيق في الفساد الإداري، على الرغم من أنه

نفسه غالباً ما يصف الحرب على الفساد بأنها الحرب

الثانية في العراق. ويقول التقرير: أن فريق العمل أعد

دراسة شاملة للحالات المقرر النظر فيها في لجنة النزاهة

لعامة ومراجعة أداء مؤسسات مكافحة الفساد، وأنه

مضى في ذلك مدة ستة أشهر، فضلاً عن إحراء لقاءات مع

عدد من الموظفين والمعنيين في الوزارات العراقية ويرى

ّن "لجنة النزاهة لجنة سلبية في الوقت الراهن أكثر مما

وأُكد التقرير ان "الوضع الأمني وطابع العنف للعناصر

لإجرامية في داخل الوزارات يجعل التحقيق في

الفساد محفوفا بمخاطر شديدة على الجميع باستثناء

وعن مشكلات المفتشين يقول التقرير "أن المفتشين

العموميين يشتكون باستمرار من أن الافتقار للدعم

قد سمح للفساد في أن يكون نموذجا في العديد من

الوزارات" وأنهم أصبحوا "عرضة للتخويف" ويؤكد أن

النظام القضائي إلعراقي مايزال ضعيفا ومرعبا وعرضة

لضغط السياسي" كما يؤكد أن التحقيقات في الفساد في

واشار التقرير الى أن "من بين ١٦٩ شكوى أحيلت ثمانية

منها فقط إلى المحكمة ولم تتم إدانة إلا شخص واحد فقط

ويقول تقرير السفارة الأميركية أن السرقة والاختلاس

حصل ليس فقط في قيمة العقود بل في المساعدات أيضا

و "هو أمر لا يكمن ملاحظته لا مدنيا و لا جنائيا إضافة إلى

ويضيف تقرير السفارة أن ثمة قناعة كاملة من العامة

في وزارة يعترف الكثيرون بأنها مضطربة".

قوات الشرطة القوية والمدعومة من الحكومة العراقية

ويضيف أن "هذا الدعم غير موجود الأن".

على تعزيز قوانين مكافحة الفساد.

والقوات العراقية".

هي وكالة تحقيق حقيقية"

شخصيات وملفات تمت ملاحقة عدد من الوزراء والمسؤولين العراقيين قضائيا في ملفات فساد من أبرزهم: - وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني المنتمي لحزب الدعوة تنظيم العراق الذي اعتقل على متن طائرته المتوجهة إلى الإمارات بتهم تتعلق باختفاء مليارات من الدولارات خلال فترته في الوزارة التي استمرت أكثر من ثلاث سنوات – وزير الدفاع الأسبق حازم الشعلان الذي صدرت بحقه مذكرة اعتقال في ٢٠٠٥، وأدانته المحكمة الجنائية في عام ٢٠٠٧ بتهم فساد تتعلق باختفاء مليار دولار، وحكمت

- وشملت الإدانات أيضا وزير الكهرباء أيهم السامرائي الذي تم تهريبه من قاعة إحدى المحاكم، قبل أن يصدر عليه حكم بالسجن لعامين بتهمة إهدار مال عام وفي ٢٠٠٩ اتهم نحو ٩٩٧ موظفا ومسؤولا بالتورطُ في قضايا فساد، اعتقل منهم ٣٣ فقط.

- وفي عام ٢٠١٠ المنصرم تضاعف عدد المتهمين في ملفات الفساد ليصل إلى أكثر من ألفي شخص من بينهم ٢٥٠ مديرا عاما، وذلك في قضايا بلغ حجم الفساد فيها ٤٤٦ مليار دينار عراقي (ما يعادل ٢٠٠ مليون دو لار تقريبا).



نموذج مدرسة عراقية رغم الملايين التي خصصت لوزارة التربية!

التي كلفت مئات الملايين من الدو لارات" و "لا يظهر أنها ملتزمة باستكمال بعض المشاريع واستخدامها المسال في أم قصر، قد تم تمويله بـ ١٤٧ مليون دولار من أموال أميركية وعراقية، حسب ما تقول الصحيفة، إلا أن المشروع انتهى قبل نصب محركات ضاغطات الغاز ووجد التقرير أن أوامر العمل "تعرضت للتحوير ٣٥ مرة، وبكلفة إضافية بلغت ١٠ ملايين دولار". وقال بوين فى تقريره إن المحركات "مخزونة فى مستودعات ولم

تُركّب حتى الأن". ونتيجة لذلك، كما قال التقرير، فان إنتاج الغاز في المصنع المذكور دون الهدف المطلوب، وان نسبة من الاستثمار الأميركي قد هدرت وقال رئيس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية سعد عبد الوهاب إن الكثير من السلع المستوردة في العراق غير صالحة، وغير مطابقة لمواصفات الاستخدام، وإنها تدخل العراق بسبب فوضى استيراد السلع. وأوضح عبد الوهاب في حديث له نيوزماتيك أن "الجهات الصحية والجمركية هي من يرسل عينات السلع لفحصها

داخل الجهاز لمعرفة مدى مطابقتها للمواصفات الفنية

والصحية" موضحا أن "تلك الجهات لا تلزم التجار أو الجهات المستوردة بفحص كل ما يتم استيراده و أضاف عبد الوهاب أن "هناك الكثير من السلع المستوردة غير خاضعة للمواصفات العراقية بسبب ضعف الرقابة الجمركية على الحدود، وتوسع منافد العراق الى ٢٠ منفدا، إضافة الى قلة الجهات الفاحصة لهذه السلع المستوردة، وعدم تعاون بعض الجهات الصحية في إرسال عينات من السلع لفحصها داخل الجهاز ".

# مساع جديدة لكافحة الفساد

مجلس النواب العراقي الجديد الذي إلتئم شمله بعد بلسة مفتوحة يسعى حسب التصريحات الى فتح ملفات الفساد في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية خلال الفترة المقبلة، بما فيها مكاتب رؤساء الجمهورية والوزراء والنواب، إستجابة للدعوات النيابية والاحتجاجات الشعبية والمطالب الداعية الى محاربة الفساد المالي والاداري المستشري في مفاصل الدولة. يقول رئيس لجنة النزاهة في المجلس بهاء الاعرجي في تصريح صحفى لاذاعة العراق الحر " ان حجم الفساد كبير في جميع المؤسسات دون استثناء، ولم يستثن حتى الاوقاف السنية والشيعية، مشيرا الى فتح بعض هذه الملفات واحالتها الى التحقيق على امل ظهور نتائجها في الاسابيع المقبلة. واكد الاعرجي انه سيتم العمل في كشف المفسدين بمهنية عالية دون تسييس من خلال عدم الاعلان عن اسماء المتهمين والظالعين بالفساد الابعد التوصل الى الدليل القاطع وبت القضاء بالامر. من جهته اوضح رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب احمد العلواني انه سيتم البدء بفتح ملفات

المؤسسات والوزارات الاكثر فسادا وفي مقدمتها وزارة التجارة وكون لجنته المعنية فانه لفت الى قدامها باستضافة كبار مسؤولين التجارة الى المجلس والتباحث معهم حول ما يتعلق يعقود مفردات البطاقة التموينية التى دخلت المخازن والتى تم تسليمها للمواطنين ونوعية المفردات وكمياتها وسيتم استدعاء جميع الجهات المسؤولة في هذا الجانب الى مجلس النواب لمناقشة جميع العقود، واشار العلواني الى تشكيل لجنة تحقيقية نيابية مؤقتة برئاسته لمراقبة عقود الوزارة الخاصة باستيراد المواد وخزنها ونقلها وتسليمها للاعوام من ٢٠٠٨ ولغاية ٢٠١٠ للوقوف على الحقائق وكشف المفسدين. يشار الي ان الوزارات الاكثر فسادا هي التجارة والدفاع والصحة ووزارة الشباب والرياضة بحسب اخر استبيان اجرته هيئة النزاهة وان العراق احتل المرتبة الثالثة في قائمة اسوأ بلدان العالم في مجال الفساد المالي والاداري بحسب اخر تقرير اصدرته منظمة الشفافية الدولية.